

Distr.: General
24 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في

مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أشير إلى أن حكومة دولة قطر قدمت ترشحها لإعادة انتخابها عضوا في
مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المزمع إجراؤها في أثناء دورة
الجمعية العامة التاسعة والستين في عام ٢٠١٤.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،
تجدون مرفقا بهذا الكتاب بيانا بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها دولة قطر لتعزيز
حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) علياء أحمد سيف آل ثاني

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

ترشح دولة قطر لعضوية مجلس حقوق الإنسان

مقدمة

١ - يشكّل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أحد ركائز سياسة دولة قطر، وخياراً استراتيجياً تستند إليه في عملية الإصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة، وهو ما تم التأكيد عليه في الرؤية الشاملة للتنمية المعروفة باسم ”رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠“ التي انطوت على محاور هامة تتطرق للقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وكذلك في استراتيجية التنمية الوطنية. كما تعتبر حكومة دولة قطر موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان ركناً أساسياً ومحورياً في سياستها الخارجية.

٢ - ووفق هذا المنظور وترجمة لتلك السياسة، سارعت دولة قطر إلى السعي للحصول على العضوية في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه، ذلك إيماناً منها بالدور الهام الذي يؤديه المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

جهود وإنجازات دولة قطر خلال فترة عضويتها السابقة في مجلس حقوق الإنسان

٣ - حرصت دولة قطر خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ على المشاركة الفعالة والتعاون البناء مع الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بولاية المجلس على أفضل وجه وتحقيق الأغراض النبيلة التي أنشئ من أجلها.

٤ - وانطلاقاً من إيمانها بأهمية مواصلة العمل في هذا الحقل الدولي المهم، اتخذت حكومة دولة قطر قراراً بالترشح لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، ولعل ما شجعها في اتخاذ هذا القرار هو أنها أوفت بالتزاماتها الوطنية والدولية، وما زالت تبرز تقدماً نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عند انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد فإن أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة المنصرمة هي:

على المستوى الوطني

- تعديل قانون العقوبات بإضافة تعريف صريح للتعذيب يتطابق تماما مع التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب؛
- صدور القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يعد خطوة مهمة في إطار جهود دولة قطر على صعيد مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا جرائم الاتجار؛
- المصادقة على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وهو ما يعكس إرادة سياسية تسعى لنشر قيم التسامح وحرية التفكير والتعبير وأهمية الثقافة في تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان وازدهار قيم المساواة وعدم التمييز؛
- إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، التي تهدف إلى إسداء النصيحة والمشورة للحكومة ومساعدتها على تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره؛
- إنشاء اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنتين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١١، نتيجة لجهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية؛
- إنشاء لجنة التغير المناخي والتنمية النظيفة لم تابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها؛
- تأسيس اللجنة القطرية لتحالف الحضارات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ٢٠١٠، وتهدف إلى محاربة التعصب وإبراز دور الحضارات في تعزيز الحوار وحل الصراعات وترسيخ قيم التسامح والتضامن والسلام بين شعوب العالم وتطوير التنمية البشرية؛
- إنشاء المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي، وهي مؤسسة خاصة ذات نفع عام تهدف إلى حماية الأطفال والنساء من مشاكل العنف في الأسرة والمجتمع والتأهيل الاجتماعي لذوي الانحرافات الاجتماعية ومكافحة الاتجار؛
- إصدار القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن صندوق الصحة والتعليم، الذي يهدف إلى توفير الموارد المالية والمستدامة لدعم الخدمات الصحية والتعليمية والجهات القائمة عليها، بما يتفق والمصالح العليا للدولة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي في الحالات الطارئة؛

- إصدار القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٣ بشأن التأمين الصحي الاجتماعي، الذي يهدف إلى إلزامية نظام التأمين الصحي لضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية لكافة المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقيمين في الدولة والزائرين لها؛
- تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، كمؤسسة عليا تتولى من خلال مجلس إدارة وحدة الإشراف والرقابة على المؤسسات والمراكز المختصة بالعمل الاجتماعي بالدولة. وتختص المؤسسة بإعداد وتطوير الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف مؤسسات المجتمع المدني ومتابعة تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة في الداخل والخارج؛
- إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١، التي تهدف إلى تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله؛
- إنشاء اللجنة الدائمة للطوارئ، التي أُعيد تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ لتصحيح أعم وأشمل. وتختص اللجنة بإعداد الدراسات ووضع الخطط والإجراءات لمواجهة الكوارث، وسرعة إغاثة المنكوبين، والعمل على تأمين سلامة المواصلات والاتصالات، ووضع خطط التوعية ونشرها بوسائل الإعلام؛
- مواصلة استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنوياً "منتدى الدوحة"، و "مؤتمر حوار الأديان"، و "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، كما استضافت الدولة "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات عام ٢٠١١"، إضافة إلى العديد من المؤتمرات حول التجارة العالمية. كذلك استضافت الاجتماع التنفيذي التابع لمبادرة اسطنبول ١٨/١٦ بعنوان "تعزيز الحرية الدينية من خلال التعاون بين الأديان". وستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥؛
- استقبلت الدولة المقررة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

- استقبلت الدولة وفد أعضاء البرلمان الأوروبي من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤؛
- استقبلت الدولة العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي زارت الدولة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ومنظمة العفو الدولية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ والاتحاد الدولي لنقابات العمال في عام ٢٠١٤؛
- على المستوى الدولي:
- سعت دولة قطر للمشاركة والمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من المبادئ التي نص عليها الدستور القطري؛
- انضمت دولة قطر إلى معظم الصكوك الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان؛
- حرصت الدولة على دعم مجلس حقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- تعاونت دولة قطر بجدية وإيمان في عملية استعراض التقرير الوطني الثاني لدولة قطر أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك إيماناً منها بأهمية الدور الهام الذي يقوم به الفريق العامل في مساعدة الدول على تحسين وتقوية التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- تعاونت دولة قطر مع الهيئات المنبثقة عن المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وحرصت على الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الهيئات؛
- واصلت الدولة تعزيز علاقتها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال عقد مشاورات ثنائية مستمرة منذ أيار/مايو ٢٠١٠؛
- واصلت الدولة دعم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة؛
- واصلت الدولة التعاون المتعدد الأطراف تحت مظلة مختلف الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان؛

- المشاركة النشطة ضمن التجمعات والترتيبات الأخرى التي تهتم بالتصدي لتهديدات محددة لحقوق الإنسان، مثل نشاط دولة قطر للتصدي للاتجار بالبشر من خلال عضويتها في مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر، ودورها في تعزيز تقارب الثقافات والشعوب من خلال المشاركة النشطة في مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات؛
- طرحت الدولة مبادرات إنسانية وإنمائية على الصعيد الدولي، ومنها ما يأتي:
 - مبادرة "هوب فور" لتعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية؛
 - مبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن"، التي تُعنى بحماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالآزمات والصراعات والحروب؛
 - مبادرة "الفاخورة"، التي تهدف إلى دعم وحماية الطلبة والمدارس في مناطق الصراعات حول العالم وخاصة في غزة؛
 - مبادرة "صلتك"، وهي مبادرة اجتماعية تعمل على توسيع فرص التوظيف والأعمال للشباب في العالم العربي بأكمله، وتغطي برامج المؤسسة حاليا ١٥ بلدا عربيا، حيث مولت ودعمت المؤسسة منذ إنشائها أكثر من ٨٦ ألف مشروع يديره الشباب؛
 - مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، وهي مؤسسة خيرية تعمل تحت مظلة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وتهدف إلى دعم المجتمعات تجاه تخطي العقبات وإيجاد الروابط التي تتيح تحقيق التعليم للجميع، وتركز على تقديم المساعدة إلى قارة آسيا؛
 - إنشاء صندوق قطر للتنمية الذي يهدف إلى مساعدة الدول العربية وغيرها من الدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادها وتنفيذ برامج التنمية فيها؛
 - إطلاق مبادرة "التحالف العالمي للأراضي القاحلة" ومبادرة "التعليم فوق الجميع" خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ إيماناً من الدولة بأهمية وضرورة مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية والعمل على تقديم حلول مستدامة لتلك التحديات؛

- مبادرة "علم طفلاً" وهي مبادرة عالمية تهدف إلى تقليص أعداد الأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، وكذلك الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الريفية النائية، والفئات التي يمكن أن تواجه تحديات خاصة للحصول على التعليم مثل الفتيات والمعاقين والأقليات؛

- تأسيس "المؤسسة القطرية الموريتانية للتنمية الاجتماعية" بموريتانيا، حيث تتضمن نشاطاتها برامج لحو الأمية وخاصة لدى الأطفال، وتشمل تعليمهم وتأهيلهم وتأسيس مؤسسات مُصغرة لمساعدتهم.

حقوق الإنسان ركيزة أساسية في سياسة دولة قطر وتوجهاتها:

٥ - تنتهج دولة قطر نهجاً متكاملًا للتعامل مع حقوق الإنسان، يستوعب أهمية الحريات الأساسية والديمقراطية ويجعل الإنسان محورا لسياسات الدولة، واحترام حرية التعبير، واحترام الاستقلال القضائي، وترويج ثقافة والسلام وقبول الآخر. وإدراكا من دولة قطر للترابط العضوي بين حماية وتعزيز حقوق الإنسان وبين التنمية البشرية، سعت الحكومة إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة، حيث شهدت دولة قطر نهضة تنموية نموذجية، تمثلت في حصولها على المرتبة الأولى لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط والمرتبة الـ ١٨ عالميا، وفق تقرير رأس المال البشري لعام ٢٠١٣ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

٦ - وفي إطار ترجمة سياسة دولة قطر المستندة على الترابط المتبادل بين التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بادرت حكومة قطر إلى تقديم الدعم التنموي للدول النامية في مختلف أرجاء العالم، حيث بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية (حكومية وغير حكومية) التي قدمتها في العامين ٢٠١١-٢٠١٢ ما قيمته ثلاثة مليارات ومليون وسبعمئة وأربعة وستون ألف ريال قطري لمصلحة ١٠٠ دولة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول الأقل نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - وتماشيا مع حرص دولة قطر على الالتزام بأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية ذات الصلة، فقد دأبت الدولة على دعم حقوق الشعوب في سعيها لنيل حرياتها الأساسية وحقها في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية وتقرير المصير وسائر حقوقها الإنسانية.

٨ - وعلى الصعيد الوطني. وفي ظل توافر الإرادة السياسية والمناخ الداعم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ركزت الحكومة على دعم الترسخ المؤسساتي لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد قامت الدولة بما يلي:

- العمل على جعل دولة قطر دولة قانون ومؤسسات تحفظ حقوق جميع الذين يعيشون فيها وتصور كرامتهم وتلي آمال وتطلعات الشعب القطري في التطور والتقدم والازدهار؛
- دأبت الحكومة على التجاوب بشكل سريع وفعال مع جميع قضايا ومشاكل حقوق الإنسان؛
- إدماج أحكام الصكوك الدولية والإقليمية في النظام القانوني الوطني، وصياغة القواعد والقوانين والأنظمة التشريعية الوطنية بما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- سعيا إلى تقوية المنظومة التشريعية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، قامت الجهات المختصة بالدولة بمراجعة شاملة لقوانين العمل والإجراءات والسياسات المتبعة لتعزيز وحماية حقوق العاملين من مواطنين ومقيمين، بما يتوافق مع المعايير الدولية؛
- وضع سياسات عامة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وجعل تعزيز حقوق الإنسان جزء من خطة دولة قطر ٢٠٣٠؛
- إنشاء لجان خاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الدوحة لحرية الإعلام ومركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومنظمة (صلتك)؛
- إنشاء مكاتب وإدارات ووحدات مختصة بحقوق الإنسان في مختلف هيئات الدولة، وتعزيز هذه المكاتب لكي تنهض بمهامها على أكمل وجه؛
- مواصلة حملات التوعية بمبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني؛
- دراسة آليات تنظيم المستخدمين في المنازل ومراجعة قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وكفالتهم (نظام الكفالة) وقانون العمل بهدف تطويرها؛
- قامت دولة قطر، وفي إطار مساعيها الدائمة لتبني مبادئ الشفافية والاستقلالية، بتكليف مكتب دولي مستقل لمراجعة كافة القوانين والإجراءات الخاصة بالعمالة الوافدة ومقارنتها بأفضل الممارسات العالمية والخروج بتوصيات تعزز الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين ظروفهم وأوضاعهم المهنية والعيشية، وقد تم توزيع تقرير

المكتب الدولي على الجهات المعنية في الدولة للعمل على مراجعة توصياته والوصول إلى برنامج عمل متكامل سيتم الإعلان عنه قريباً.

التعهدات والالتزامات الطوعية لدولة قطر:

٩ - إذ تتطلع دولة قطر لتكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، فإنها تتعهد بمواصلة إسهامها النشط في عمل مجلس حقوق الإنسان، ودعم كافة الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان، وجعلها اتجاهها سائداً في كافة المجالات. وفي هذا السياق، تتعهد دولة قطر بما يلي:

على الصعيد الوطني:

- التعهد بالالتزام بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- مواصلة تطوير أداء المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعاليتها من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتبادل الخبرات؛
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والدوائر المستحدثة ضمن هيئات الدولة المختلفة المعنية بحقوق الإنسان؛
- مواصلة العمل نحو تحديد التحديات والصعوبات التي تتخلل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر، ومواصلة تطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الإدارية الوطنية بما يستجيب للتوصيات الإيجابية في هذا الصدد؛
- دعم السياسات العامة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان للفئات الاجتماعية، النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والعمالة الوافدة؛
- مواصلة السعي لإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية؛
- تنفيذ خطة قطر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛
- مواصلة التنسيق والتعاون والشراكة الموسعة مع جميع فئات وشرائح المجتمع وأصحاب المصلحة من ذوي الصلة بهدف ترسيخ ثقافة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها والتصدي لكل التحديات والصعوبات.

على الصعيد الإقليمي:

- تحفيز معالجة مواضيع حقوق الإنسان بوصفها مواضيع ذات أولوية في المحافل الإقليمية، وجعلها اتجاهها سائداً في المحافل والبرامج والنشاطات والأولويات الإقليمية؛

- تقديم الدعم للبرامج والمشاريع المشتركة على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف بين بلدان المنطقة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
 - مواصلة أداء أدوار بناءة ومحيدة ومخلصة، لا سيما من خلال الوساطة، لحل الأزمات في المنطقة من منظور حقوقي وإنساني وبهدف التصدي لتهديدات حقوق الإنسان وحمايتها.
- على الصعيد الدولي:
- مواصلة تقديم مختلف أشكال الدعم لنشاط مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية ومنطقة غرب آسيا الذي مقره الدوحة؛
 - مواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، وهيئاته وإجراءاته وآلياته الخاصة؛
 - التأكيد على استمرارية تقديم الدعم لتيسير عمل المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛
 - التعهد بالعمل على تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة خلال الاستعراض الدوري الشامل؛
 - تحديد الدعوة المفتوحة المقدمة لولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الصادرة بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
 - دراسة انضمام دولة قطر إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد.